https://farid.ps/articles/a_tale_of_double_standard_and_displacement/ar.html

قصة المعايير المزدوجة والتهجير

الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني هو نزاع عميق الجذور يتميز بالمفارقات التاريخية والظلم المعاصر الذي يديم دورة العنف والتهجير. يتناول هذا المقال أربعة موضوعات رئيسية: الدور التاريخي لفلسطين في توفير ملجأ للمهاجرين اليهود الفارين من اضطهاد النازية، ثم مواجهتهم للتهجير بأنفسهم؛ استخدام الإرهاب من قبل المنظمات الصهيونية العسكرية وبعد ذلك من إسرائيل مع وصم الآخرين بالإرهاب؛ المعايير الحقوقية التي مكّنت من إنشاء إسرائيل ولكنها تُنتهك الآن ضد الفلسطينيين؛ وأخيرًا، عدم عدالة خطة التقسيم لعام 1947 تلتها التوسعات الإسرائيلية غير القانونية. تكشف هذه الموضوعات عن نمط من المعايير المزدوجة والتناقضات الأخلاقية والانتهاكات القانونية التي تواصل تقويض حقوق الفلسطينيين وتبرز الحاجة إلى حل عادل.

فلسطين كملجأ، والآن مُهجَّرة

خلال الثلاثينيات والأربعينيات، طردت ألمانيا النازية اليهود، وسلبتهم الجنسية بموجب قوانين نورمبرغ (1935)، وتصاعد الاضطهاد بعد ضم النمسا (1938). فشل مؤتمر إيفيان في يوليو 1938، الذي دعا إليه فرانكلين روزفلت، في توفير ملجأ: حضرته 32 دولة، لكن جمهورية الدومينيكان وكوستاريكا فقط عرضتا قبول أعداد كبيرة (100,000 و200 عائلة على التوالي)، بينما رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا زيادة الحصص. مع قلة الخيارات، اتجه العديد من اليهود إلى فلسطين الانتدابية، حيث سهّل الانتداب البريطاني الهجرة بموجب إعلان بلفور (1917). بين 1933 و1939، وصل أكثر من 120,000 يهودي، وبحلول 1947، بلغت نسبة السكان اليهود 33% (600,000 من 1.9 مليون). في هذا السياق، استقبلت فلسطين وأنقذت اللاجئين اليهود عندما أدارت معظم العالم ظهرها لهم.

اليوم، يتم قلب هذا التاريخ عبر الرواية الصهيونية التي تقول إن "لا دولة تريد استقبال الفلسطينيين". منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر 2023 وحملة إسرائيل الانتقامية في غزة، تم تهجير 1.9 مليون فلسطيني (من 2.1 مليون)، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة. توثق منظمة هيومن رايتس ووتش هذه الأفعال كنقل قسري، وهي جريمة حرب بموجب اتفاقيات جنيف، تتضمن أوامر إخلاء، هجمات على مناطق آمنة، وتدمير 70% من مساكن غزة. اقترح مسؤولون إسرائيليون، مثل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، "الهجرة الطوعية" لغزيين، مما يعني أن تهجيرهم سيحل الصراع. تتجاهل هذه الرواية الشتات الفلسطيني البالغ 6 ملايين في دول مثل الأردن وتشيلي وألمانيا، وحقيقة أن الحصار الإسرائيلي وسيطرتها على حدود غزة (مثل معبر رفح) تمنع الفلسطينيين من المغادرة، وليس بسبب عدم رغبة الدول. المفارقة واضحة: إسرائيل، التي بنيت جزئيًا بواسطة لاجئين وجدوا ملجأ في فلسطين، تهجّر الفلسطينيين قسرًا الآن مع ادعاء أن لا أحد سيستقبلهم، منتهكة حقهم في البقاء في وطنهم بموجب القانون الدولي (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 13).

استمرارية الإرهاب

استخدمت المنظمات الصهيونية العسكرية، إرغون وليحي، تكتيكات خلال الانتداب البريطاني تُصنَّف اليوم كإرهاب، بهدف طرد البريطانيين وتأسيس دولة يهودية. قامت إرغون، بقيادة مناحيم بيغن، بتفجير فندق الملك داود عام 1946، مما أسفر عن مقتل 91 شخصًا (41 عربيًا، 28 بريطانيًا، 17 يهوديًا). مذبحة دير ياسين عام 1948، التي نفذتها إرغون وليحي، قتلت

أكثر من 100 من سكان القرية الفلسطينيين، مما أثار هروبًا جماعيًا وكثّف النكبة. شملت الأعمال الأخرى شنق الرقيبين البريطانيين كليفورد مارتن وميرفين بايس عام 1947، تفجيرات في الأسواق العربية، وهجمات دولية مثل تفجير السفارة البريطانية في روما عام 1946. اغتالت ليحي اللورد موين عام 1944 ووسيط الأمم المتحدة فولكه برنادوت عام 1948، وربما بمشاركة الدولة الإسرائيلية. هذه الأفعال—استهداف المدنيين، نشر الخوف، وتحقيق أهداف سياسية—تتوافق مع تعريفات الإرهاب الحديثة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 49/60، 1994). أصبح بيغن، الذي وضعت عليه مكافأة قدرها 10,000 جنيه إسترليني من MI5، رئيسًا لوزراء إسرائيل (1977-1983)، وأسس حزب الليكود، الذي يقوده بنيامين نتنياهو اليوم.

منذ ذلك الحين، انخرطت إسرائيل في أعمال تعكس هذا العنف، غالبًا ما تُبرر كدفاع عن النفس ولكنها تُنتقد كإرهاب أو انتهاكات للقانون الدولي. في عام 2006، قصفت إسرائيل مطار بيروت-رفيق الحريري الدولي، مستهدفة البنية التحتية المدنية وتاركة الآلاف عالقين، مما أثار إدانة من هيومن رايتس ووتش لعدم وجود ضرورة عسكرية. في عام 1973، أسقطت إسرائيل رحلة الخطوط الجوية العربية الليبية 114، مما أسفر عن مقتل 108 من 113 شخصًا، وهو فعل اعتبرته منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) غير قانوني. دمرت إسرائيل أيضًا مطار ياسر عرفات الدولي في غزة في 2001-2002، وهو رمز للقيود الأوسع على حركة الفلسطينيين بموجب حصار 2007. ومع ذلك، تصنف إسرائيل قادة حماس كإرهابيين، مستهدفة إياهم للاغتيال—مثل إسماعيل هنية في طهران (يوليو 2024) ويحيى السنوار في رفح (أكتوبر 2024)—بينما تتجاهل تاريخها الخاص. حماس، المصنفة كجماعة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هاجمت مدنيين إسرائيليين، لكن دورها السياسي في غزة وتغيرات في خطابها (مثل ميثاق 2017) يتم تجاهلها، مما يحرمها من الشرعية التي حققها بيغن. هذا المعيار المزدوج —تبرير العنف الصهيوني والإسرائيلي مع إدانة المقاومة الفلسطينية—يديم دورة الصراع.

حقوق الإنسان: تمكين إسرائيل، انتهاك الفلسطينيين

مكّنت المعايير الحقوقية التي قيدت البريطانيين خلال الانتداب من إنشاء إسرائيل، لكن تلك المعايير ذاتها تُنتهك الآن من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيين. كلف الانتداب البريطاني بريطانيا بـ"حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين"، مما يعكس مبادئ حقوق الإنسان المبكرة. في مواجهة تمرد إرغون وليحي، كان رد البريطانيين مقيدًا: عملية القرش (1946) تضمنت اعتقالات وحظر التجول، وتم ترحيل المقاتلين المأسورين إلى معسكرات في إريتريا وكينيا وقبرص، متجنبين التدمير الجماعي. أدت الإرهاق بعد الحرب العالمية الثانية، والضغط الدولي (خاصة من الولايات المتحدة بعد الهولوكوست)، ومعايير حقوق الإنسان الناشئة إلى الحد من استخدام القوة غير المتناسبة. رد فعل أكثر وحشية—مشابه لما تقوم به إسرائيل في غزة—كان من الممكن أن يسحق الحركة الصهيونية، مانعًا إقامة إسرائيل عام 1948.

اليوم، تنتهك إسرائيل هذه المعايير في معاملتها للفلسطينيين. منذ أكتوبر 2023، أدت حملة إسرائيل في غزة إلى تهجير 1.9 مليون شخص، وقتل أكثر من 43,000، وتدمير 70% من المساكن، وهي أفعال تصفها هيومن رايتس ووتش بالنقل القسري، وهي جريمة حرب. يشكل حصار 2007 عقابًا جماعيًا، محظورًا بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، مقيدًا الوصول إلى الضروريات. الاغتيالات المستهدفة في دول ثالثة، مثل قتل هنية في إيران، تنتهك السيادة وتثير مخاوف بشأن القتل خارج نطاق القضاء بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. المفارقة عميقة: المعايير التي حميت السكان اليهود في الأربعينيات تُتجاهل الآن، حيث تقوض أفعال إسرائيل حقوق الفلسطينيين في الحياة والحركة والتقرير الذاتي.

تقسيم غير عادل، توسع غير قانوني

كانت خطة التقسيم لعام 1947 (قرار الأمم المتحدة 181) غير عادلة بطبيعتها، حيث خصصت 56% من فلسطين الانتدابية (14,100 كم²) لدولة يهودية لأقلية سكانية (33%، 600,000 شخص) كانت تملك 7% من الأرض، بينما تلقت الأغلبية العربية (67%، 1.3 مليون) 43% (11,500 كم²). كان من المفترض أن تكون القدس مدينة دولية. قبلت القيادة اليهودية الخطة كخطوة نحو الدولة، بينما رفضتها القيادة العربية، معتبرة إياها انتهاكًا للتقرير الذاتي. أدت الحرب الأهلية 1947-1948 والحرب العربية-الإسرائيلية عام 1948 إلى توسع إسرائيل لتشمل 78% من فلسطين (20,770 كم²)، مما أدى إلى تهجير 750,000 فلسطيني (النكبة)، مع مذابح مثل دير ياسين التي غذت الهجرة.

لم تكفِ هذه النسبة 56% لإسرائيل، التي توسعت منذ ذلك الحين بشكل غير قانوني عبر الاحتلال والمستوطنات والضم. احتلت إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967 الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية وهضبة الجولان. يعلن رأي محكمة العدل الدولية لعام 2024 أن هذا الاحتلال غير قانوني، مشيرًا إلى انتهاكات التقرير الذاتي الفلسطيني من خلال أكثر من 700,000 مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهو أمر غير قانوني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 49). يواجه الفلسطينيون عمليات إخلاء روتينية، مثل في الشيخ جراح، لإفساح المجال للمستوطنين. ضم إسرائيل للقدس الشرقية عام 1980 كـ"عاصمتها الموحدة" غير قانوني، كما أكدت قرار الأمم المتحدة A/RES/ES-10/24 (2024)، الذي يدين أيضًا المستوطنات وجدار الفصل. تعزز هذه الأفعال سيطرة إسرائيل، مما يخلق "آثارًا لا رجعة فيها" تشكل ضمًا، مما يؤدي إلى مزيد من تهجير الفلسطينيين ويناقض مبادئ العدالة في خطة التقسيم.

الخاتمة

يتميز الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بالمفارقات التاريخية والظلم المعاصر الذي يكشف عن معايير مزدوجة عميقة. قدمت فلسطين ملجأ للمهاجرين اليهود عندما رفضهم العالم، لكن إسرائيل تهجّر الفلسطينيين الآن مع ادعاء أن لا أحد سيستقبلهم، متجاهلة دورها في محنتهم. استخدمت المنظمات الصهيونية العسكرية الإرهاب لبناء دولة، وانخرطت إسرائيل لاحقًا في أعمال مماثلة—قصف المطارات، إسقاط طائرات—بينما تصنف حماس كإرهابيين، على الرغم من ماضي بيغن الإرهابي. المعايير الحقوقية التي مكّنت من إنشاء إسرائيل تُنتهك الآن ضد الفلسطينيين، كما يتضح من النقل القسري في غزة والحصار. التقسيم غير العادل عام 1947، تلاه التوسع الإسرائيلي غير القانوني عبر المستوطنات والضم، يواصل هذا النمط من التهجير، منتهكًا القانون الدولي وحقوق الفلسطينيين. تؤكد هذه التناقضات على الحاجة الملحة للمساءلة وحل يحترم التقرير الذاتي الفلسطيني، معالجًا المظالم التاريخية والظلم المعاصر في صميم هذا الصراع.